مؤسسات المجتمع المدني وثقافة المواطنة

ط.د/ مفيدة دلهوم، جامعة الوادي - الجزائر
البريد الالكتروني : delhoumfida@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 14 / 2018/10 تاريخ قبول المقال: 29 / 11/ 2018. تاريخ النشر :2018/12/15

الملخص :

في ظل التطورات التكنولوجية والتحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، لا تستطيع الدولة وحدها تلبية كافة احتياجات افرادها ،ومع ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية ، كان ضروريا مساعدة هذه المؤسسات للدولة وهذا للوصول إلى مجتمع ديمقراطي واعي بحقوقه وواجباته وذلك بتعزيز قيم الانتماء ثقافة المواطنة وما يترتب عنها من قيم المشاركة والانتماء.

الكلمات المفتاحية: المواطنة - مؤسسات المجتمع المدني – الديمقراطية -حقوق الانسان .

Abstract:

In the light of the technological developments and cultural, social, political and economic changes taking place in the world, The state alone can not meet all the needs of its members, and with the emergence of new concepts related to human rights and community participation, it was necessary to help these institutions to the state and this to reach a democratic society conscious of its rights and duties by promoting the values of belonging Culture of citizenship and the consequent values of participation and belonging.

Keywords:- citizenship - civil society institutions links - democracy, human Rights

مقدمة:

تشكل مؤسسات المجتمع المدني مركزا لقيادة السلطة الاجتماعية، في ظل سلطة الدولة لتتقاسم معها القرار في إنشاء المؤسسات، والمنظمات، والأحزاب السياسية، وتضمن حقوق الإنسان في ظل الديمقراطية ،وتحقق مجتمع يكون فعال خاصة مع التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم، جعلت من الدولة عاجزة أحيانا عن تلبية كافة احتياجات أفرادها في ظل بروز مفاهيم جديدة تتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية. فكان من الضروري مساندة مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية للدولة بتلبية هذه الاحتياجات والوصول إلى مجتمع فعال واعي بحقوقه وواجباته، وكان لزاما عليها أن تعزز قيم الانتماء والولاء، خاصة مع الأزمة التي يعاني منها العالم العربي حاليا، والمرتبطة بإشكاليات الهوية مع غياب رؤية واضحة تهدف الى معالجة قضايا المواطنة والحوار الحضاري والثقافي، ومقومات الانتماء إلى الوطن، والتراث والبحث عن الذات في ظل تأثيرات العولمة على الشباب خاصة ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلوماتية وظهور صراعات فكرية، والإساءات للديانات والأوطان، والثقافات، والحضارات.

وان مثل هذا الوضع يستدعي تعزيز لقيم المواطنة السليمة وإبراز المرجعيات الدينية، والثقافية، والتاريخية، للبحث عن الذات وتأكيد الهوية في واقع اختلطت فيه الحقوق والواجبات وتلاشت ضمنه الحريات الأساسية، ومن هنا كان لابد أن تتدخل مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف تخصصاتها لتعزيز وتدعيم هذه القيم في سبيل خلق المواطن الصالح في المجتمع المتحضر والعمل على تفعيل قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع والتي تعزز بدورها صلاحهم في المجتمع وتكوين علاقة إيجابية بينهم لاكتساب قيم المواطنة، التي تعتبر حصيلة تراكمية من القيم التي تشكل بمجملها السلوك الحضاري المدني ،وتحدد مسؤوليات الأفراد والتزامهم تجاه وطنهم ومجتمعهم، ضمن الرؤيا الوطنية للدولة والمجتمع وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وقيم المشاركة والانتماء، ومن هنا نطرح التساؤل العام على النحو الآتي:

- **ما دور مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية في تعزيز ثقافة المواطنة؟**

وسنتعرض قبل هذا، لتحديد مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المواطنة.

أولا. مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

للمجتمع المدني مفهومين وجب التمييز بينهما الأول مرتبط بمفهوم المجتمع المدني بالمعنى المؤسساتي والدستور، كصيغة ممارسة في الواقع، والمفهوم الثاني هو المعنى المعرفي باعتباره مفهوم ناتج عن مجموعة من التفاعلات الداخلية والخارجية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، فهناك فرق بين أن يكون المجتمع المدني هدف نطمح لتحقيقه وبين أن يكون سحب لمفهوم محدد حول هذا المعنى لإنتاج مباشر من مجتمع ما، من نظام ما، وقلب هذا الهدف إلى نظام مؤسساتي لنظام سياسي، دون البحث عن المفهوم المعرفي وحراكه واقعيا كمجتمع مدني تطوعي مستقل ذو هدف فعال في وسط من الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، ومن هنا نتساءل ما هي مؤسسات المجتمع المدني؟

فيكون أمامنا نوعين من مؤسسات المجتمع المدني:

- مجتمع مدني شعبي تمثله مؤسسات غير رسمية.
- مجتمع مدني نخبوي تمثله مؤس سات رسمية حكومية.

والمجتمع المدني بمؤسساته هو مجتمع التعدد والاختلاف، والتعارض، والتناقض، ومؤسساته من أحزاب سياسية، ونقابات، ومجالس نيابية، وصحافة، ووسائل إعلام، قائمة على التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض[1]. لذا يعتبر "الرد على سلطة الحزب الواحد لحل العديد من المسائل السياسية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدولة الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على ديكتاتورية العالم الثالث من جهة وعلى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى[2]

وهذا يجعل مؤسسات المجتمع المدني بمثابة ركيزة للمجتمع الديمقراطي القائم على مفهوم الوحدة في ظل الاختلاف، من هنا تبرز أهم وظائف المجتمع المدني بكل مؤسساته للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[3]

ثانيا-مفهوم المواطنة:

المواطنة مشتقة من وطن حسب ابن منظور "الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله...ووطن بالمكان وأوطن أقام وأوطنه اتخذه وطنا، والمواطن... ويسمى به المشهد في مشاهد

الحرب وجمعية مواطن، وفي التنزيل العزيز، لقد نصركم الله في مواطن كثيرة... وأوطنت الأرض وطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد"[4]

والمواطنة اصطلاحا هي صفة المواطن وهي انتماء الفرد إلى دولته التي ولد فيها، له حقوق وعليه واجبات في ظل قانون حاكم، فهي علاقة بين الفرد ودولته والتزام بالتعايش السلمي بين أفراد المجتمع باحترام نظام الدولة التي تضمن المساوات بين المواطنين، ولا تتحقق المواطنة بلا مواطن يعرف حقوقه وواجباته.

وللمواطنة صفات وأبعاد متنوعة، منها ما هو ثقافي سلوكي حضاري، ومنها ما هو قانوني، ومنها ما هو اجتماعي اقتصادي، وهي مرتبطة بالنضج السياسي والرقي الحضاري [5] وهي خيار ديمقراطي" وليست المواطنة جوهرا يعطى مرة واحدة للأبد") لكن يعطى بالتدرج و تتضح في:[6]

أ-أبعاد المواطنة: تتمثل في النقاط التالية:

- **بعد قانوني:** ينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع استنادا إلى العقد الاجتماعي.
- **بعد اقتصادي اجتماعي:** هذا البعد يشبع الحاجات الاجتماعية والمادية ويحاول تحقيق الحد الأدنى منها واللازم للحفاظ على كرامة الإنسان ،وحق الحصول علي نصيب عادل من الثروة الوطنية ،والتنمية الاقتصادية 7
- **بعد ثقافي حضاري:** يحترم هذا البعد خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض التهميش، فمن حقوق كل جماعة أن تعبر عن هويتها، وذاتها الثقافية ، وأن تمارس عائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ، ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار[8]

ب-صفات المواطنة:

- **الانتماء:** هو شعور بالانتماء إلى جماعة وطن ما، له خصوصياته وقيمه التي يندمج فيها لينتج حب وولاء للوطن.
- **الحقوق:** وتعني التمتع بجميع الحقوق الخاصة والعامة فهناك حقوق مدنية، وسياسية واقتصادية، وثقافية.

- **الواجبات:** تتجلى في احترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية، والدفاع عن الوطن والتكافل، والمساهمة في بناء الوطن.
- **المشاركة:** هي المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، حق كالانتخاب والترشح والمشاركة في إدارة المؤسسات العمومية.

ثالثا: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المواطنة:

مؤسسات المجتمع المدني باختلاف أنواعها ومجالات عملها، تلعب دورا أساسيا في حماية النسيج الاجتماعي من جهة، ومن جهة اخرى تسهم في إعطاء الفرد دورا في تحقيق المشاركة في كافة الميادين سياسية كانت، او اجتماعية او اقتصادية او ثقافية. هذا إضافة الى انها تمكن من إرساء ثقافة الديمقراطية من خلال توعية الفرد بحقوقه وواجباته وعلاقته بالدولة و إداراته. والمواطنة تمثل الدلالة عن تلك الصلة الرابطة التي تربط الفرد بدولته في ظل علاقة تبادلية قائمة على العدالة التوزيعية بين الحقوق والواجبات تنتظم لتعبر بذلك عن مدى انتماء الفرد الى وطنه تحت لواء العدل والمساواة بما يتماشى وقانون الدولة[9]

وتتأثر المواطنة بالنضج الواعي والسياسي لدى الأفراد، كما تتأثر بالقيم والمعتقدات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالمتغيرات العالمية. وهنا يبرز دور المجتمع المدني في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم بتعداد أنشطتها وبرامجها، واختلافها كما تعددت وسائله وأهدافه وغاياته محاولة بذلك التخفيف من أعباء الدولة، وتعتبر فكرة المواطنة وتجسيد الثقافة قضية من قضايا المجتمع المدني التي اكتسبت أبعاد متعددة.

ومؤسسات المجتمع المدني تعتبر مكونا أساسيا للديمقراطية وللمواطنة، وهي فضاء لممارسة المواطنة وهدفها هو إشراك المواطنين في الشأن العام، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على مبدأ الاحترام، التعاون، نبذ العنف، التهميش الاجتماعي والسياسي، بين الطرفين في ظل اداء الواجبات والمطالبة بالحقوق. ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني يكون للمجتمع سلطة قوية ومؤثرة في سلطة الدولة ويحول دون تسلطها واستبدادها. ومن هنا فهي تمنح للمجتمع سلطة فاعلة في تقرير مصيره من ناحية الحقوق وتدافع عنها بأبعادها الأخلاقية والاجتماعية بالتعاون والتسامح والوحدة والتلاحم وتنظيم امورهم....الخ.

وبهذا يكون دور مؤسسات المجتمع المدني إيجابي وفعال بالشكل المرغوب، لأنها تساهم في بلورة الفرد المدرك لمفهوم المواطنة، والفاعل داخل مجتمعه بمشاركته في تحقيق التطور المجتمعي ويجسدها في الواقع على أساس زيادة انتماءه وارتباطه بوطنه، واندماجه فيه. ويتجلى هذا من خلال مجموع البرامج والأنشطة والفعاليات[10]التي تقوم بها بهدف تعزيز ثقافة المواطنة من بين هذه الأدوار التي تخدم هذا الهدف ما يلي:

1-**دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية على قيم المواطنة:** ويكون ذلك بتعليم جملة من المبادئ والقيم التي تجمع أفراد المجتمع وذلك بطرق ووسائل مختلفة لتطوير المجتمع ، والنهوض به، كالقيام بأنشطة وبرامج تساهم في تطوير قطاع التعليم لما له من أهمية في تقدم المجتمع ورقيه من خلال الاهتمام بجمعيات أولياء التلاميذ والبرامج المقدمة في التعليم والتربية ومحاولة التركيز فيها على مثل هذه القيم التي من بينها التضامن وقبول الرأي المخالف، الانتماء، المساومة، الحرية، المسؤولية، التطوع، فالتربية على المواطنة تتطلب وجود مشروع ثقافي فالمجتمعات التي كرست قيم ومبادئ المواطنة الصالحة، وتعمل على غرس هذه المنظومة القيمية، وتربية الأجيال على اساسه[11]

- **التربية على المواطنة والتضامن:** هو قيمة إنسانية تساهم في بناء المواطنة الحقة وتضمن تطور المجتمعات واستقرارها وهو سلوك يخفف من معناه آلام البشر وتقديم المساعدة للناس عند الحاجة، ويستمد التضامن أسسه من التعاليم الدينية والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية.
- **التربية على قبول الرأي الآخر**: قبول للرأي الآخر عنصر مهم بالنسبة للديمقراطية وتستلزم جملة من الواجبات المهمة التي لا يمكن أن تقوم بدونها ومن ضمنها: قبول الثقافات الأخرى واحترام الآخر وحريته ومعتقده، وتشجيع الحوار ونبذ العنف، الاهتمام بشؤون الدولة والتفاعل مع الأيديولوجيات الأخرى[12]
- **التربية على والمساواة:** المواطنة هي جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع بصرف النظر عن دينه، أو عرقه، أو جنسيته، وهناك من يعتبر أن المواطنة هي حالة من المساواة في الحقوق والواجبات، والمشاركة الفاعلة في الفضاءات السياسية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمساواة في الحق والكرامة، والمساواة نوعان: مساواة مدنية ومساواة سياسية. من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لأن المساواة هي التعبير العالمي عن العدالة .

- **التربية على المواطنة والحرية:** لا مواطنة بدون حرية وعدالة، فهما طريق خلق المواطن الصالح المدافع عن وطنه فالإنسان المقموع والمضطهد لا ينمو لديه حس المواطنة بشكل إيجابي، لذلك فإن طريق المواطنة هو الحرية وصيانة حقوق الإنسان، والدفاع عن كرامته الإنسانية وبدون هذه القيم تضيع المواطنة، وإذا ضاعت المواطنة ضاع الوطن، وإذا توفرت الحريات العامة فهذا معناه توفر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع، وزيادة إبداعاته ومبادراته وبلورة كفاءات نخبته فالحرية وحدها القادرة على خلق المواطنة الصالحة. وهي القدرة على الاختيار دون قيد أو شرط أو ضغط من أي أحد.
- **التربية على المواطنة والتطوع:** العمل التطوعي سبيل لتعزيز المواطنة وهو سلوك إنساني حضاري وهو عمل سامي ينم على ثقافة مواطنة قوية ناتجة من رغبة ذاتية بكل حرية دون فرض أو ضغط من أي جهة، وهو تعبير عن قوة ارتباط الفرد بوطنه. لذلك وجب تعزيز هذه القيمة، والتأكيد على أهميتها في بناء وتطور المجتمع، ونشر الفكرة التطوعية في المجتمع. مع إبراز أهميتها مع تفعيل الأنشطة التطوعية وتكريس ثقافة العمل التطوعي، وتعزيز السلوك التربوي الذي يجسد هذه الثقافة وبروز روح التنافس لخدمة المجتمع. وأبرز مثال عن التطوع هو عمل المجتمع المدني فهو عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة وهدفها هو تقديم خدمت للمواطنين، أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإداري الحر التطوعي، وانهالا تسعى إلى السلطة فهي تصيغ القرارات خارج المؤسسات السياسية، وهي تتواجد في شكل منظمات ويوجد بها تنوع الاتجاهات والتيارات المختلفة Kوبالتي فإن فكرة التطوع نابعة من أساس تواجد المجتمع المدني ليكون قدوة للفرد في هذا المجال.

فالمواطنة هي نوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته، والتعاون مع الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي [13]

- **المواطنة وتحمل المسؤولية:** المواطنة لا تكتمل إلا بتحمل المسؤولية ،فيجب تفعيل دورهم في تحمل المسؤولية من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية والمحافظة عليها وتطبيق ممارسة المواطنة الصالحة، والاهتمام بكل أبعاد الهوية الوطنية الثقافية، فالهوية صناعة تتم باتفاق عناصر المجتمع على نسج خيوطها المتشابكة ومحاولة الحفاظ عليها وعلى المكون الاجتماعي والثقافي والسياسي

والتاريخي الذى هو مسؤولية أفراد المجتمع، وكذلك الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتدرب على ممارستها والمواطنة هي أن ندرك تماما حجم المسؤولية تجاه الوطن الذي تشعر بالانتماء إليه فيحمل بهذه المسؤولية اسما ومكانا وعاطفة أينما ذهب فيمثل بذلك وطنه فكرا وسلوكا.

- **الانتماء:** المواطنة ليست بالضرورة انتماء، لكن الانتماء هو مواطنة في أعلى مراتبها، وإننا في حاجة إلى التربية الوطنية التي لابد أن ترتكز على الانتماء الحقيقي والمواطنة هي شبكة من العلاقات المنظمة لعلاقة الفرد بالدولة وحمايتهم وعدم مساسها بالكرامة الإنسانية وبالتالي فإن المواطنة شبكة من العلاقات المنظمة لعلاقة الفرد بالدولة ،هذه العلاقة تمكن من توليد الإحساس بالأمان والانتماء وهو يعبر عن كون المواطنة لا تعتبر عن حالة سياسية وقانونية وجغرافية فحسب؛ بل هي حالة نفسية لدى المواطن تعزز من المشاركة والتفاعل مع دولته ومجتمعه[14]

2-دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بالواجبات والحقوق:

يعتبر الفرد أساس المجتمع، ويتطلب أن تكون علاقته بمن حوله علاقة تفاعل، وتحقيق موازنة متبادلة له وعليه، وذلك بأن يتمتع بحقوقه ويؤدي واجباته فمفهوم الحق والواجب متلازمان في جميع الأنشطة الاجتماعية والسياسية في حياة الفرد.

هناك فرق بين المواطنة والوطنية التي هي حب الوطن وارتباط وجداني أما المواطنة فهي صفة المواطن التي تحدد الحقوق والواجبات الوطنية التي هي اعتزاز بالانتماء واستعداد للتضحية من أجل الوطن، وشعور يترجم إلى المحبة والولاء، والميل والاتجاه الإيجابي، والدافعية للعمل وتنمية الوطن، والمواطنة جانب سلوكي قاهر يتمثل في الممارسة الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه والالتزام بالمبادئ والقيم، والقوانين، والمشاركة الفعالة في كافة الأنشطة والمجالات[15]

فهناك مجموعة من الواجبات تقابلها مجموعة من الحقوق، تجعل من الفرد مسؤولا داخل المجتمع، وفهمها يعبر عن حقيقة إدراك الفرد لمفهوم المواطنة تكون مضبوطة بقوانين تعطي لهذه العلاقة صيغة رسمية، وإدراك لهذه الواجبات والحقوق والالتزام بها يعزز قيم المواطنة وتحقيق التقدم والتنمية المجتمعية، ويترتب على المواطنة القانونية ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: سياسية ومدنية وسوسيو اقتصادية، ففي الجانب السياسي هناك جملة من الحقوق كالانتخاب والترشح والتنظيم ،ومن بين الواجبات دفع الضرائب، وتتمثل الحقوق المدنية في كل من الحريات الشخصية والحق في التعبير

والاجتماع والخصوصية ،وتشكيل المنظمات المدنية والإضراب والنقابات، وأما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشمل فضلا عن الحق في الملكية الحق في الإضراب والأجر العادل. ومن هنا يتجلى لدنا الدور المهم لمؤسسات المجتمع المدني في محاولة زيادة الوعي الاجتماعي، وأهمية الفرد ودوره في خدمة مجتمعه ، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على تعزيز قيم المواطنة وتعزيز دور المواطن في تطوير منظومة المجتمع بالأدوار التالية[16]:

- زيادة وعي المواطن في الحفاظ على الممتلكات العمومية وهذا بلقاءات ومنشورات توعوية، والتأكيد على التبليغ عن الممارسات الضارة بهذه الممتلكات.
- القيام بأنشطة اجتماعية تعزز هذه القيم بالمساهمة في التخفيف من بعض المشاكل المجتمعية ومحاولة إيجاد حلول لها كالبطالة، الفقر...فهذه المؤسسات يجب أن تطالب بالحقوق وتدافع عن حقوق المواطنين ونتوجه إلى صناع القرار مع محاولة توفير فرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل مشاريع تنفذها المجتمعات التنموية أو الدفاع عن العمال وزيادة أجورهم مثل دور النقابات.
- الفهم والتطبيق الفعلي والعملي لقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع له أثر كبير على تعزيز وطنية الفرد وزيادة قيم الانتماء.

4-دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العلمية، فالمواطن هو ذوي الحقوق المدنية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون.

ولقد ارتبط مفهوم المواطنة حديثا بحقوق الإنسان وبالمشاركة السياسية، خاصة مع انتشار العلم والثقافة وأصبح المثقفون يطالبون بممارسة السلطة والتأثير فيها، ورفضهم أن يكونوا مجرد رعايا فالمشاركة السياسية هي الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات وهي تعني مشاركة الشعب في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا[17]

ان نسبة المشاركة السياسية تختلف باختلاف النظرة إليها، من حيث كونها حقا أو واجب. ومن هنا، يتسع نطاق المشاركة السياسية عندما يشعر المواطن بأنها واجب وطني، والتزام سياسي نحو الوطن. فالتصويت يجب أن يكون على هذا الأساس، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد المشاركين في عملية

التصويت. لذا فالمجتمع بحاجة إلى تطبيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع، ولكن يمكن أن تفتقد الدولة للديمقراطية إذا كانت تحت حكم ديكتاتوري أو تقليدي ،وهنا تصبح المشاركة السياسية إلحاما وإجبارا للمواطن في العمل السياسي، وتصبح كوسيلة لإظهار الأنظمة بمظهر ديمقراطي وأنها تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، بينما في غياب الديمقراطية، وإن وجدت فإنها أبوية موجهة ،ديمقراطية رب الأسرة الذي يعطي ويأخذ ويمنع ويمنح [18] والجانب السياسي يعتبر من الجوانب المهمة في عمل مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا مع التطورات الحاصلة في المجتمع والعالم، وفي مفاهيم حقوق الإنسان والثقافة المدنية، وتطبيق الديمقراطية. وهذا يدعم مساهمة الفرد في بناء مجتمعه وتقرير مصيره ومستقبله، وبالتالي يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني، دور توعوي يكون له أثر على فهم المواطن لحقوقه وواجباته تجاه وطنه وإدراكه لأهميته، كمواطن فاعل ومؤثر. وهذا ينعكس بالإيجاب على فهمه للمواطنة.

وللمجتمع المدني دور في التحول الديمقراطي، وهذا ما يزيد من شعور الفرد بأهميته ودوره في تقرير مصيره والتعبير عن نفسه، وإبراز مزايا الحكم الديمقراطي مع تعزيز مبادئ سيادة القانون وتعزيز النزاهة والشفافية، وممارسة دور الرقيب على ممارسات الحكومة والمشاركة في الانتخابات الدورية وممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية السياسية، والتسامح وإبراز أهمية هذه المبادئ في عملية الحفاظ على النسيج الاجتماعي، مع العمل على رقابة مؤسسات الدولة الحكومية وفضح أي ممارسات غير قانونية وكشف الفساد الإداري والمالي (كالاعتداء على الحريات العامة، المحسوبية...) فضلا على القيام بتدريب القائمين في مجال الانتخابات على القيام بدور رقابي في الانتخابات، والضغط على الدولة في حالة التجاوزات، وكذلك المشاركة في العملية الانتخابية ،بالترشح والانتخاب، أو العمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص الأمر الذي يفرض علي المجتمع المدني، العل كمنظمات من أج صياغة السياسات العامة وممارسة الضغط من أجل إجراء تعديلات تحقق مصالح الأغلبية ، وتكفل مشاركتها في السياسة وتدعيمها للديمقراطية[19]

فتوفر هذه المقومات سوف يعطي للمواطنة معناها الحقيقي، ويتعزز انتماء المواطن في وطنه من خلال شعوره بتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي يحفزه على أداء واجباته والدفاع عن وطنه، ويكون بذلك عنصر فعال وإيجابي يساهم في بناء وتطوير مجتمعه والمشاركة في صنع القرار العام.

والمشاركة السياسية تحقق ما يلي:

- المشاركة السياسية هي تحقيق للديمقراطية
- المشاركة السياسية تحقق الوحدة الوطنية بالمساواة بين المواطنين
- المشاركة السياسية تعني إسهام المواطنين في صنع القرار العام
- المشاركة السياسية هي تحقيق لشرعية السلطة
- المشاركة السياسية تلغي العنف السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي.

خاتمة:

مما لاشك فيه ان المواطنة يجب أن تأسس على الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء، والعدل والمساواة في إطار سيادة القانون.

ودور مؤسسات المجتمع المدني هو تفعيل شعور المواطن بمواطنته، فكلما زاد شعوره بممارسة حقوقه وواجباته بطرق ديمقراطية، زاد شعوره بالانتماء والولاء إلى الوطن وهنا تكمن المواطنة الحقة وتساهم في بلورة إدراك المجتمع لثقافة المواطن، والدور الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني هو تعزيز ثقافة المواطنة والحوار داخل حركية التاريخ، والعالم والصراعات الفكرية الداخلية والخارجية بأساليب تربوية وتوعوية سلمية في ظل الحرية وتحقيق العدالة والمساواة تحت لواء حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

الهوامش:

1. المدني، توفيق (1997). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
2. الصبيحي، أحمد شكري (2008). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. شكري، عبد الغفار(2003). المجتمع ودوره في بناء الديمقراطية. دمشق: دار الفكر.
4. ابن منظور(1968). لسان العرب. المجلد 13، بيروت: دار صادر.
5. الكوادي، علي خليفة (2001).المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية،
6. ياسين، السيد(2002). المواطنة في زمن العولمة. القاهرة: الدار المصرية للطباعة.
7. حسين ،إبراهيم، (2001)، العمل التطوعي في المنظور العالمي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتطوع ،الشارقة ،الإمارات العربية المتحدة .
8. أشموني ،محمد،(2005)، الانتماء والوطن ،دار الفكر العربي ، القاهرة

9. حربي، شيرين(2010). دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات، رسالة ماجستير، مصر: جامعة الأزهر.
10. المالكي، رياض.(2007). تفعيل مؤسسات المجتمع المدني نحو المواطنة والمسؤولية والإصلاح، ط 01، بانوراما.
11. محفوظ، (2015). التربية على المواطنة مجددا، صحيفة الرياض، العدد 1760، 2015/03/10.
12. العامر، عثمان.(2003).المواطنة في الفكر الغربي المعاصر دراسة نقدية من منظور إسلامي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الأول. دمشق: جامعة دمشق.
13. بدوي، أحمد زكي، (1982)،عجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ،
14. موسى ، مسعود (2008). أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
15. النمشي، عجيا جاسم. تحديد الوسطية في مفهومي الوطن والوطنية على الرابط: http://www.de.nachimi.com
16. سقر ، وسام جميل(2010). الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، سنة 2005-2009، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، مصر: جامعة الأزهر.
17. البيج، حسين علوان (2000). الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. إبراهيم، أبرش، (1998)،علم الاجتماع السياسي ،ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
19. المركز الفلسطيني ، لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، (2007)،الدليل التدريسي لمشروع تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ، القدس .